http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1545) السنة السادسة - الاحد (28) حزيران 2009

نواب لـ(المدى): الاستفتاء على الاتفاقية سيجري في موعده .. ولايحق للحكومة تأجيله

بغداد / نصير العوام

قال النائب نديم الجابري الامين العام للتيار الوطني المستقل: ان من حق الحكومة تأجيل الاستفتاء الشعبي على الاتفاقية الامنية لفترة محدودة ولكن ليس من حقها الغاء الاستفتاء او تأجيله لمدة طويلة.

واضاف الجابري لـ (المدى) اذا كان ارجاء الاستفتاء على الاتفاقية الأمنية لاسباب فنية او مالية ولمدة محددة فهذا امر جائز اذ من حق الحكومة ان تلجأ اليه اما اذا كان الارجاء لاسباب سياسية فهذا امر غير جائز ومرفوض.

واشار الى ان الاستفتاء متضمن في قانون المصادقة على الاتفاقية الامنية وبالتالي فهو إلزامي للجميع ،واوضح ان الحكومة لاتمتلك الحق في تاجيل الاستفتاء على الاتفاقية الامنية لفترة طويلة .

من جانبه قال النائب رشيد العزاوي عن جبهة التوافق العراقية أن العقبة الوحيدة التي تقف امام انجاح الاستفتاء هي عملية التصويت على القانون الذي سيشرع في مجلس النواب فإذا تم الصويت عليه في مجلس النواب فسيكون هناك استفتاء وإذا لم يتم التصويت فلا يمكن اجراء الاستفتاء على الاتفاقية في الثلاثين من تموز المقبل .

واشارالعزاوي في تصريح لـ (المدى) أن الاستفتاء على الاتفاقية يتوقف أيضا على مدى جاهزية واستعداد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإجراء الاستفتاء واستعداد القوات الامنية في تامين الاستفتاء فاذا كانت القوات الامنية قادرة على حفظ الملف الامني فان الامر يسير باتجاه اجراء الاستفتاء في الوقت المحدد.

فيما قال رئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني صالح المطلك: مقترح مجلس الوزراء تاجيل الاستفتاء على الاتفاقية الامنية ، يراد منه التسويف والمماطلة.

وقال المطلك في اتصال هاتفي مع (المدى): أن تاجيل الاستفتاء وربطه بالانتخابات البرلمانية يهدف الى تسييس هذا الموضوع وادخاله في مزايدات بين الكتل السياسية تبعدها عن التوغل في مصلحة العراق.

واشار المطلك الى ان اجراء الاستفتاء في الوقت المحدد له قد يغير الكثير من الامور لذا نرى ان هناك توجها لابعاد توقيت اجراء الاستفتاء.

موضحا ان موضوع التسويف والمماطلة بشأن الاستفتاء سيجعل من الشارع العراقي يتخذ موقفا غير ايجابي من الحكومة بسبب عدم التزامها بالمواعيد والتوقيتات التي تحددها بشان الكثير من القضايا التي تهم مستقبل العراق.

الى ذلك شدد النائب عبد الكريم السامرائي عن جبهة التوافق العراقية على اجراء الاستفتاء الشعبي حول الاتفاقية الامنية في موعده المحدد.

واوضح السامرائي لـ (المدى): ان الموعد المحدد لاجراء الاستفتاء الشعبي على الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية هو شهر تموز المقبل ومن المؤمل اجراؤه بالوقت المحدد .

واضاف على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان تجري كافة الاجراءات اللازمة حول هذا الموضوع ،مشيرا الى ان القطعات الاجنبية وحسب الاتفاقية الامنية متعهدة بالانسحاب من المدن والقصبات العراقية قبل انتهاء شهر حزيران المقبل.

وذكر السامرائي ان هنالك فرصة في نهاية شهر تموز لكي يجري فيه الاستفتاء على الاتفاقية الامنية ،معربا عن أمله بأن تفي امريكا بما تعهدت به في الاتفاقية الامنية.

على الأرجح

ثمن الرأي الحر

كاظم الجماسي

في ظروف بالغة التعقيد يقاسيها المواطن العراقي يومياً وبمرارة مؤذية يغدو استخدام (الصراحة) أو(المكاشفة) في طرح أية مشكلة تعترض أداء أجهزة الدولة المختلفة لعباً خطراً بالنار.... يمكن له أن يكلف (اللاعب) به الكثير الذي يصل ربما الى التضحية بالنفس سيما وأن مراكز (الارهاب) وأوجهه باتت تتناسل يومياً وتتبرقع بشتى اليافطات.

كما أن التسرطن المتنامي لتلك اليافطات (الأعداد المتضخمة من التيارات والكتل والأحزاب والمنظمات والمراكز والهيئات والتجمعات السياسية والانسانية والاقتصادية والعشائرية والثقافية والعلمية و..و..) هذا التسرطن خلف ولم يزل يخلف اختلاطاً وتشويشاً في القدرة على التقييم وعرقلة واعاقة في القدرة على الفرز، فضلاً عن تمثيله لأستار وأقنعة تمرر من خلالها جرائم أوغلت في إلحاق أفدح الضرر بالوطن والمواطن في الوقت الذي كان مؤملاً فيه أن تلعب هذه الأعداد المتنامية من المسميات أدواراً متحضرة في تكريس عنفوان ظاهرة الديمقراطية الوليدة وتعضيد أركان مجتمع مدني ناهض ومتوازن. فيما أمست ،وبفعل ذات التسرطن المشار اليه آنفاً عملية وضع خطة عمل لحلقة صغيرة من حلقات أية دائرة في أية وزارة معضلة جسيمة .. فكيف ستكون الحال مع وضع ستراتيجية عمل تلك الدائرة بل تلك الوزارة؟!.

حيث يكمن هناك دائما في واحد من منعطفات العمل غير المرئية غول الفساد او الارهاب لا فرق ،متربصاً كيما يطيح بكل تخطيط أو خطة حسنة النوايا ..

والحال على ماهو موصوف هنا كيف سيصح لنا أن نؤشر بـ(صراحة) وبـ(مكاشفة) خللاً أو ثغرة ما في أداء حكومي هنا أوهناك؟.واللافت ان لقاء مسؤول بات مهمة عسيرة الى حد كبير ، وراح اي صحفي يضع في حساباته عدة عراقيل ليس اولها الاتصالات المتكررة من اجل ان يحظى بموعد اللقاء السعيد ، والذي نسبة احتمال تحققه تقرب من (١٪) ، وليس آخرها الرعب المتولد عن فضح التناقض الذي ينزلق فيه لسان المسؤول!!!

سيما وأن الامر بات(شخصياً) و(حزبياً) بل و(عشائرياً) حتى!!! ولكن سيظل ،كما هو شأنه على الدوام ، واجب المواطنة الاسمى كما هو واجب القلم الشريف ورسالته حبل الانقاذ لكل الامم المبتلاة بمثل ما ابتلت به أمتنا العراقية ، وما استشهاد مايربو على الثلاثمائة اعلامي وصحافي منذ فجر التغيير العظيم في ٢٠٠٣/٤/٩ وحتى اليوم إلا برهان وشهادة على رفعة وسمو القلم الفدائي الصادق من أجل غدٍ خال من أوغاد الفساد وأساطين الإرهاب.

في اليوم العالمي لمكافحة المخدرات .. العراق في مواجهة آفة العصر

بغداد / وكالات

احتفل العالم امس الجمعة باليوم العالمي لمكافحة المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ووصف تقرير للأمم المتحدة ظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات بانها واحدة من أخطر التحديات المعاصرة التى تهدد أمن واستقرار المجتمعات ، وتقضي على كيانها الاقتصادى والاجتماعي والثقافي والسياسي.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت في ٧ كانون الأول ١٩٨٧ القرار ١١٢/٤٢ بتخصيص يوم السادس والعشرين من حزيران من كل عام يوما لمكافحة المخدرات وإساءة استعمال العقاقير عالميا كنتيجة للتوصيات التي خرج بها المؤتمر الدولي لمكافحة المخدرات وإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها في العام نفسه.

ويعد الاحتفال بهذا اليوم وسيلة للتعبير عن إصرار المجتمع الدولي على تقوية الأعمال والأنشطة ووسائل التعاون على جميع الأصعدة من أجل إيجاد عالم خال من المخدرات. وتشير تقارير منظمات الامم المتحدة ذات العلاقة ان هناك ما يقارب ٢٠٠ مليون شخص في العالم يتعاطون انواعا مختلفة من المخدرات. وتذكر تلك التقارير ان المخدرات تهدد العالم بمخاطر تفوق جسامتها ما أحدثته الحربان العالميتان الأولى والثانية والحروب الحديثة ، بل إن بعض المراقبين يؤكدون أن المخدرات هي أخطر ما واجهته البشرية على امتداد تاريخها الماضي والحاضر. وفي العراق الذي كان يعد قبل الغزو الاميركي عام ٢٠٠٣ ، وبحسب تقارير دولية ، من الدول الخالية (تقريبا) من المخدرات وذلك بسبب العقوبات الصارمة التي كانت تفرض على المتاجرين بها وحتى متعاطيها والتي تصل في اغلبها الى الاعدام ، اصبح الان ، وحسب الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق ، محطة ترانزيت لتصدير المخدرات الى دول الخليج العربي ودول إقليمية اخرى بحسب مصادر صحفية. وأبدت الهيئة قلقها المتزايد من نشاط عصابات تهريب والاتجار بالمخدرات داخل العراق في وقت سجلت احصائياتها وجود أكثر من ٦٠٣٧ متعاطيا للمخدرات بجميع أنواعها في المحافظات العراقية.

وأفاد عضو في الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات بالعراق بأن الحرب خلفت فوضى وانفلاتا امنيا مريعا ، وكان ذلك سببا بتنشيط حركة مافيا المخدرات الدولية بالعراق.

واوضح تقرير للهيئة إن نشاط مهربي المخدرات ينحصر في ثلاثة منافذ مع ثلاث دول جوار هي (إيران وسوريا والأردن) اما الوضع على الحدود مع السعودية وتركيا ، فيعد هو الأفضل. وتؤكد التقارير الصادرة عن الامم المتحدة ان العراق أصبح في مصاف الدول المستهلكة للمخدرات ، وتشير الى إن مشكلة المخدرات متفاقمة في دول الجوار وخصوصا في إيران حيث أصبحت مشكلة الإدمان على المخدرات في إيران في السنوات الأخيرة " خطيرة " بعد ان وصل عدد المدمنين فيها الى مليوني مدمن من بينهم ٧٨٠ الف من طلبة الجامعات والمدارس . إما البلد الثاني الذي يعد أكثر تماسا مع العراق بعد إيران ، فهو الأردن والذي تفيد التقارير إن انتشار ظاهرة الاتجار وتعاطي المخدرات والإدمان عليها انتشر في العديد من مدنه. وتشير بعض الإحصائيات والأرقام الرسمية إن عدد قضايا الاتجار بالمخدرات بلغ ١٥٩٧ قضية وعدد الاردنيين المتورطين في عمليات الترويج بلغ ٢٠٣٧ وغير الاردنيين ٣٦٥. وتفيد التقارير الصادرة عن مكتب مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة إن هناك ممرين أو طريقين رئيسين للمخدرات الي العراق. فالممر الأول ويمر عبر الحدود الشرقية التي تربط العراق وإيران ، يستخدم من قبل العصابات الإيرانية والأفغانية ، اما الممر الثاني ويمر عبر وسط آسيا الي إقليم كردستان وصولا الي أوروبا الشرقية ، فتستخدمه عصابات مخدرات من منطقة وسط آسيا ، بالإضافة الي عدد من الممرات البحرية الواقعة على الخليج العربي. وقد وجّه المسؤولون في مكتب الأمم المتحدة الاتهام الى ايران بخصوص عمليات تهريب المخدرات للعراق ، في وقت اكدت مصادر في وزارة الداخلية العراقية ان السلطات الأمنية في محافظتي النجف وكربلاء كشفت عن عدد كبير من قضايا التهريب الي المدن العراقية قام بها أشخاص يحملون الجنسية الإيرانية كانوا قد اندسوا بين زوار العتبات المقدسة.

وكانت الاجهزة الامنية في محافظة كربلاء تمكنت من ضبط كميات كبيرة من المخدرات قدرت بأكثر من ٢٠ مليون دولار، وقد استخدمت عصابات المخدرات حصن الأخيضر التاريخي في تخزين المخدرات التي كانت في طريقها الي السعودية.فيما اكد مسؤول امني أن مشكلة تعاطي المخدرات بعد الحرب على العراق باتت تتعاظم بوتيرة متصاعدة ، وأن كميات كبيرة من الكوكايين والهيروين والماريجوانا بدأت تتدفق على العراق من دول عديدة.ويؤكد الدكتور احمد لطيف السعدي أخصائي الامراض النفسية ان العراق اصبح منطقة ترانزيت لنقل المخدرات من دول اسيا وخاصة ايران التي تعد من اكبر الدول المنتجة للمخدرات ومنها (الماريجوانا) التي تزرع في اغلب الحقول الزراعية بايران. فيما اوضح الدكتور حسن الربيعي اخصائي طب المجتمع في دراسة له ان اكثر من ١٠٪ من المخدرات التي تمر عبر العراق تستهلك داخل الاراضي العراقية ، بحسب بيانات منظمة الصحة العالمية. من جانبه اكد اللواء عبد الكريم خلف الناطق باسم وزارة الداخلية ان " مهربي المخدرات يحصلون عليها عبر آخرين عند الحدود مع ايران والذين ينشطون بين حين وآخر " مشيرا الى ان عددا كبيرا من المهربين اعتقلوا ولا سيما في محافظتي البصرة وميسان.

قبل مغادرتهم المدن .. ماذا ترك الامريكيون من بصمات على المجتمع؟

بغداد/ وكالات

برغم مرور ست سنوات على الوجود العسكري الامريكي في العراق الا انهم تركوا بصمات واضحة على الثقافة العراقية ساعدتها على الانفتاح بعد ديكتاتورية دامت ٣٥ عاما.حيث تتناقض وجهات نظر العراقيين تجاه الامريكيين الذين يستعدون للانسحاب من المدن نهاية الشهر الحالي ففي الوقت الذي يعربون فيه عن كراهيتهم لهم تراهم يرغبون بالهجرة الى اميركا بسبب الولع باسلوب حياتهم. حيث يقول جعفر بيرغا (٢٥ عاما) الذي يعمل في المجال الدبلوماسي "تصرفاتنا فعلا متناقضة، نفرح عندما يقتل جندي اميركي لانه يمثل المحتلين لبلادنا، لكننا نحلم في الوقت نفسه بالعيش في الولايات المتحدة لاننا مولعون باسلوبهم في الحياة". وقادت الولايات المتحدة تحالفا اسقط نظام صدام في ٢٠٠٣ تسبب بمقتل الاف المدنيين ودمار البنى التحتية للبلاد. لكنها تمكنت في الوقت ذاته خلال السنوات الست الماضية من زراعة ثقافة الحياة الاميركية عبر الفضائيات واجهزة الاتصالات والانترنت التي لم يكن يعرفها العراقيون ابان النظام السابق.

من جانبها تقول شيماء علي (٢٠ عاما) وهي طالبة في جامعة بغداد قسم اللغة العربية، ان "اسلوبنا في الحياة قد تغير، المكياج اليوم خفيف وتسريحة الشعر مختلفة والملابس اكثر اثارة حتى طريقة المشي اصبحت مختلفة تماما".مؤكدة انهن اصبحن مولعات بمتابعة الافلام الاميركية المترجمة للعربية. واكدت ان برامج اميركية منها "اوبرا وينفري" و "اطباء" اضافة للبرامج التي تتطرق لحالات نفسية واجتماعية وطبية، اصبحت مثار اهتمام الكثير من العراقيين.

وقالت شمس هيثم (٢٠ عاما) وهي طالبة تدرس علم الاحياء في الجامعة ذاتها، ان "الافلام العربية مملة لكن الافلام الاميركية مثيرة وتتحدث عن عالم الحرية حيث احلم ان اعيش".

بدوره، اكد بشار عدنان (٢٩ عاما) صاحب محل لبيع الاقراص المدمجة ان "معظم العراقيين يفضلون الافلام الاميركية اكثر من غيرها" وتابع "نبيع نحو ٦٥٠ فيلما اميركيا في الشهر مقابل ٢٠٠ فيلم عربي وخمسين فيلما من انتاج اوروبي".

من جانبه، قال بائع في محل "ضياء نمنم" لبيع الاغاني ، ان "الموسيقى العراقية خطت مكانتها ايضا، فهناك مغنون عراقيون مثل حسام الرسام الذي تباع مجموعاته الغنائية بشكل واسع الان، وقدم اغاني تنتقد العنف والقتل والاعمال الطائفية".مضيفا هناك الكثير ممن يشترون هذه الاغاني وتبيع منها اكثر بثلاث مرات عن الاغاني الاجنبية". وفي المقابل ترى ام نور (٤٠ عاما) وهي صاحبة محل لبيع الملابس النسائية ان العسكريين الامريكيين لا يشكلون مصدرا للتأثير على المجتمع.وقالت "لا نرى فيهم الا عسكريين بزي عسكري منذ ست سنوات ولا اعتقد انهم قد زرعوا ثقافتهم في مجتمعنا، الا اذا كنا نحب زيهم العسكري!".

واشارت الى ان "النساء يبحثن في الغالب عن سراويل ترتديها بطلات الافلام و المسلسلات التركية والاميركية" على حد سواء.ولكن الزي العسكري الاميركي اصبح مثار اهتمام عدد كبير من الشبان الذي يتنافسون على ارتداء تي شيرت خاص بالجيش الاميركي او احذية ينتعلها الجنود. وقال علي وهو مصور في الثلاثين من العمر "عندما ارتديت سروالي الجديد، انتقدني احد اصدقائي وتابع "بعد نحو ستة اشهر، وجدته يرتدي سروالا من الطراز نفسه".

الى ذلك، يقول حسين صاحب محل للحلاقة ، ان "الكثير من الشباب يأتون لتسريح شعرهم بتسريحة (سبايكي) والتي يرونها على صفحات المجلات". وحسين يلقبه زبائنه بـ "اوباما حسين" لشبهه الكبير بالرئيس الاميركي باراك اوباما. بدوره، قال قاسم السبتي الذي يدير قاعة "حوار" ابرز ملتقى للفنانين التشكيليين العراقيين "لقد جلبوا الدمار والموت، لكنها كانت عناصر مهمة بالنسبة لي كما لغيري من الفنانين. اعمالنا اصبحت اكثر تأثيرا وواقعية وافضل مما كانت عليه ابان نظام السابق".

٣٠ حزيران .. مكسب عراقي نحو السيادة الوطنية

بغداد / المدى

مع اقتراب موعد انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية نهاية شهر حزيران الحالي، بدأ العد التنازلي لعدد الأيام المتبقية لموعد الانسحاب في الثلاثين من الشهر الجاري والذي اطلق عليه "يوم السيادة الوطنية"، يأتي هذا في وقت تتكرر فيه حوادث التفجيرات التي استهدفت مناطق وتجمعات مدنية سقط جراءها مئات من الضحايا بين شهيد وجريح حيث تباينت الآراء بشأن قدرة القوات العراقية على حفظ الملف الأمني في البلاد، كما رأى البعض ان هذا اليوم سيستخدم لإغراض سياسية من قبل بعض الجهات السياسية خصوصا مع موعد اقتراب الانتخابات البرلمانية في العراق.

وتقول النائبةعالية نصيف جاسم ان على رئيس الوزراء نوري المالكي ان "يبعد هذا اليوم عن التسييس لحسابات حزبه الانتخابية" مشيرة الى ضرورة ان "يعمل المالكي وغيره من السياسيين كرجال دولة وليس مسؤولي احزاب".

مضيفة ان الوضع الامني "ينحدر باتجاه سيئ ولهذا من الافضل للمالكي ان يعمل على توحيد مواقف الكتل السياسية منه بدلا من الدعاية السياسية التي يتخذها من قضية الانسحاب الأمريكي من المدن العراقية".

من جانبه يرى النائب حيدر العبادي ان يوم الثلاثين من حزيران يمثل "انتصارا كبيرا للعراقيين ويجب الاحتفال به لأنه يمثل يوما لعودة السيادة العراقية".

ويضيف العبادي ان هذا الثلاثين من حزيران يمثل "بداية مهمة لعودة السيادة العراقية بشكل كامل الى البلاد من القوات الامريكية".. مبينا ان هذا اليوم سيؤكد للجماعات المسلحة ان "مبرراتها بشان اعمال العنف قد انتهت لان السيادة عادت للعراقيين ولاتوجد قوات اجنبية تحكم البلاد".مشيرا الى ان هذا اليوم هو "يوم وطني لجميع العراقيين ولهذا لايمكن لاية جهة سياسية ان تجعل الاحتفال به يخدم توجهاتها السياسية والانتخابية".

وفي هذا الاطار قال نائب عن الكتلة الصدرية ان قيادة عمليات بغداد اقترفت خلال المرحلة الماضية جملة من الأخطاء أدت إلى مقتل عشرات المواطنين الأبرياء. موضحا إن "هناك خطأ في مسار عمليات بغداد وسنسعى الى تغيير هذا المسار كونه تسبب بقتل مئات المواطنين الأبرياء في العاصمة بغداد متمثلاً بضعف الخطط العسكرية ومتابعتها".

وأوضح شنشل إن "واجبات عمليات بغداد توفير الأمن للمواطنين في عموم العاصمة بغداد، واذا تعذر عليها فعل هذا فيجب على اقل تقدير ان تتخذ إجراءات بديلة وعاجلة لمنع استهداف المدنيين من خلال منع تجمعات المواطنين في الأسواق كما في سوقي الغزل والجمعة".

وتابع شنشل "من بين المسارات الخاطئة الأخرى لقيادة عمليات بغداد هي تركها شرق مدينة الصدر المحاذية لحدود محافظة ديالى من دون حماية وتركيز جهدها الأمني على شمال المدينة باتجاه العاصمة، مما زاد من الانفجارات التي تحصل في المدنية بين الاونة والاخرى". مؤكدا إن "بقايا النظام السابق وحزب البعث وتنظيم القاعدة هم من يقف وراء موجة العنف الاخيرة بهدف اثارة الفوضى الطائفية في البلاد وتهيئة الارضية المناسبة لتنفيذ مآربهم".

وكشف شنشل عن " ان تعدد الجهات الامنية وغياب الرابط بينها خلق فجوة أمنية ساهمت بشكل كبير في حدوث الانفجارات"، مؤكداً انه تم "تأشير ١٣ جهة أمنية تقوم باعتقال المواطنين ومن دون التنسيق مع القوات الامنية المكلفة بحماية المنطقة التي تنفذ فيها عملية الاعتقال وبالتالي سيمكن المسلحين من ارتداء الزي العسكري وتنفيذ عمليات اجرامية ضد الابرياء". الى ذلك رجح وزير الدولة لشؤون الأمن الوطني شيروان الوائلي تعرض العراق لعدد من المخاطر والتهديدات بعد انسحاب قوات التحالف من المدن في الـ٣٠ من شهر حزيران.

موضحا ان تلك التهديدات تحيط بالبلد واهم نوعين من هذه التهديدات هي الجهات المعادية للمشروع السياسي وهناك النهج التكفيري الطائفي لقوى الإرهاب وللقاعدة بالذات التي تريد أن تتربص الفرصة لإيذاء الشعب العراقي وإحداث الفوضى ومثلما هم يتربصون نحن أيضا نتربص بإجراءات وقائية واستباقية متخذة من الحكومة لإحباط هذه المحاولات".

مشيرا إلى أن بعض دول الجوار ما زالت تدعم مشاريع سياسية معادية للمشروع السياسي. وان "بعض هذه الدول ما تزال ترعى مشاريع معادية وليست معارضة فقط للمشروع السياسي ونتمنى من هذه الدول أن تلتفت إلى المصلحة المتبادلة ومصلحة الشعب العراقي وان تترك الشعب يقرر مصيره وان يكون دعمها ايجابياً لصالح العملية السياسية".مؤكدا أن الأجهزة الاستخباراتية مازالت دون المستوى المطلوب الذي يؤمن المعلومات الكافية للأجهزة الأمنية. من جانبه أعلن محافظ نينوى اثيل النجيفي ان القوات الامريكية ستنسحب من مدينة الموصل رغم تصاعد وتيرة العنف في نينوى، في ٣٠ حزيران الجاري، لكن مع بقاء "قوة مساندة غير قتالية". وقال النجيفي في مؤتمر صحفي عقده بحضور اللواء الركن حسن كريم خضير قائد عمليات نينوى، واللواء روبرت كاسلن قائد القوات الأمريكية في المنطقة الشمالية، "بعد أيام ستنسحب جميع القوات المقاتلة الامريكية من مدينة الموصل، هذا اليوم سيكون بداية لانسحاب باقي القطعات القتالية الامريكية".

مضيفا "ان انسحاب القوات الامريكية سيضعنا أمام مسؤولية كبيرة تحتم علينا التزام أمر بلادنا والبدء في عملية الأعمار بعد الدمار الذي لحق بالمدينة".

لكنه أشار الى "ان القوات الامريكية ستكون تواجدها محدوداً كقوة مساندة غير قتالية"، مؤكدا ان هذه الأمور ستعرض على أهالي المحافظة ليتعرفوا على ما يجري بأنه أمر حقيقي. من جانبه، أكد القائد الامريكي التزام قواته بالانسحاب من مدينة الموصل في ٣٠ حزيران الجاري، لكنه استدرك قائلا "لكن ستواصل القوات الأمريكية بالمهام الدورية خارج المدن والقرى بالاشتراك والتعاون مع قوات الأمن العراقية" . وفي السياق ذاته، وصف اللواء الركن حسن كريم خضير قائد عمليات نينوى يوم ٣٠ حزيران بانه "عرس وطني"، مؤكدا أن القوات الامنية ستكون على استعداد كامل لتسلم المهام الامنية وبسط الأمن .

من جهة اخرى يرى محللون سياسيون ان الاعلان عن عطلة رسمية في الثلاثين من حزيران الحالي واقامة احتفالات في هذا اليوم هو "امر غير مبرر بسبب تصاعد حدة اعمال العنف خلال الاسابيع الاخيرة".مؤكدين ان "اقامة احتفالات في الثلاثين من حزيران الحالي هو استعراض لقوة رئيس الوزراء نوري المالكي فضلا عن انها محاولة للتغطية على الاختراقات الامنية التي تحصل في البلاد" .مشيرين الى ان هناك مخاوف لدى الشارع العراقي من ان انسحاب القوات الامريكية قد "يؤدي الى انهيار الاوضاع الامنية خصوصا وان بعض مؤشرات هذا الانهيار بدت واضحة خلال الاسابيع الماضية".

وفي ظل تساؤلات إزاء قدرة القوات العراقية على ملء الفراغ الأمني الذي سيخلفه انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية، وتزايد موجة العنف الدموي، أكد قائد القوات الأمريكية بالعراق، الجنرال، ريموند أديرنو، أن الولايات المتحدة ملتزمة بسحب قواتها كما هو مقرر في ٣٠ حزيران الجاري.ومن المتوقع أن يقدم أديرنو تقريراً مباشراً من بغداد اليوم الأحد يتناول التقدم المحرز ، وتفاصيل عملية سحب قواته المقررة يوم الثلاثاء المقبل.

ورغم حوادث العنف التي يشهدها العراق، إلا أن الهجمات العنيفة تظل في "أدنى مستوى" لها بحسب المتحدث باسم البنتاغون، جيف موريل، غير أن الهجمات، التي يتسم بعضها بالعنف، تشهد تزايداً في الفترة الأخيرة. وقال موريل، في تصريح للصحفيين، إن مثل حوادث العنف هذه متوقعة، وقد تشهد زيادة أكبر "بناء على نمط السلوك الذي شهدناه خلال الأسابيع القليلة الماضية."

كما أعرب الرئيس الأميركي باراك أوباما عن الحزن لسقوط الضحايا من المدنيين والعسكريين في العراق، مؤكدا أن الأوضاع الأمنية تتحسن باضطراد رغم تصاعد وتيرة التفجيرات في الآونة الأخيرة. وقال أوباما اذا نظرنا إلى المنحى العام لما يحصل في العراق فإننا سنلاحظ أن الوضع الأمني يتحسن بشكل كبير بالرغم من حوادث التفجير التي وقعت مؤخرا. وعندما أتحدث مع الجنرال أوديرنو وسفيرنا هناك كريس هيل فإنهما يتحدثان بإيجابية حول سير الأوضاع في العراق".متوقعا أن تستمر أعمال العنف لبعض الوقت في العراق مستقبلا، مؤكدا أن التحدي الحقيقي سيكون في مواجهة مسلحي تنظيم القاعدة وباقي الجماعات المسلحة التي تنشط في البلد.كما شدد على ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة الناشبة بين الفرقاء السياسيين داخل العراق، متوقعا أن يؤدي هذا الحل إلى استقرار الأوضاع الأمنية في البلد مستقبلا ، وقال" أن التحدي الأكبر مرتبط بمدى قدرة جميع الطوائف على حل المشاكل السياسية الكبرى العالقة بينها وخصوصا تلك المتعلقة بالفيدرالية والحدود وكيفية اقتسام عائدات النفط. إذا ما تم حل هذه القضايا فإننا سنشاهد تطبيعا للوضع الأمني داخل العراق مستقبلا".